

معلومات عامة حول المقياس: المراجعة المحاسبية

التخصص: محاسبة وجباية معمقة	المستوى: السنة الأولى ماستر	الرصيد: 04
الفصل: السادس الأول	الوحدة: وحدة التعليم المنهجية	المعامل: 02

المحور الثاني: المراجعة المحاسبية

بعد ما تطرقنا في المحور الأول إلى المراجعة بصفة عامة، فإن المحور الثاني يلمس مباشرة موضوع المقياس المراجعة المحاسبية (التدقيق المحاسبي) حيث يتم تحديد المفهوم، والمبادئ التي يرتكز عليها، بالإضافة إلى مجموعة المعايير الخاصة بها، كما يتناول هذا المحور الجوانب العامة التي تحيط بالمراجع المحاسبي من حقوق وواجبات ومسؤوليات، نظرًا إلى الأهمية التي يمثلها بالنسبة للمؤسسة بصفة عامة والأطراف الخارجية الأخرى بصفة خاصة، والتي تدل على أن الحاجة إليها في شكل مستمر ومتزايد.

المحاضرة الخامسة: ماهية المراجعة المحاسبية، المبادئ والأهداف

تتعدد المصطلحات حول مفهوم المراجعة المحاسبية، حيث أن المتتبع لمهنة المراجعة المحاسبية وما ذكر عنه من مصطلحات سيجد أن مراجعة الحسابات (**la révision des comptes**) والمراجعة المالي (**l'audit financier**) مصطلحان مترادفان اتفق على إعطائهما نفس المعنى، بالإضافة إلى مصطلح المراجعة القانوني (**l'audit légale**) وبطبيعة الحال فكل هذه المسميات تمارس من طرف شخص خارجي، ويتضح ذلك من خلال المفاهيم الآتية.

1- ماهية المراجعة المحاسبية

تتناول هذه الفقرة مجموعة من المفاهيم الخاصة بالمراجعة المحاسبية، إضافة إلى الأسباب التي أدت إلى الاحتياج لها كوسيلة رقابية حيادية.

1-1 مفهوم المراجعة المحاسبية

تدل عملية المراجعة المحاسبية بصفة عامة على التحقيق في البيانات باعتبارها نتائج لمسار إنتاج المعلومات، حيث تعمل كرقابة على حسابات المؤسسة وطريقة تحضير هذه الحسابات. كما يمكن تعريفها - المراجعة المحاسبية - على أنها « الأداة الرئيسة المستقلة والحيادية التي تهدف إلى فحص القوائم المالية في المنشأة ». وعليه فإن مراجعة الحسابات الخارجية ليست عملية فحص البيانات المالية فقط، وإنما أيضا وضع اختبارات لمدى صحة السجلات المحاسبية في المؤسسة، حيث يقوم بها مدقق مستقل يعبر برأي موضوعي على مدى إنصاف تقديم (إفصاح) البيانات المالية.

كما يمكن اعتبار المراجعة المحاسبية على أنه «فحص مستقل وقانوني للقوائم المالية للمؤسسة والتسجيلات والعمليات والنشاطات». وبشيء من التفصيل والتحديد يمكن تعريفه بأنه «عملية تهدف إلى توفير التأكد من إمكانية الاعتماد على المعلومات المتضمنة في القوائم المالية، والمعدة طبقا لمبادئ المحاسبة المقبولة والمتعارف عليها أو قواعد أخرى».

وعليه ومما سبق، يمكن أن نلخص مفهوم المراجعة المحاسبية بأنه عملية منظمة لفحص القوائم المالية والسجلات وكل ما يؤثر عليها من نظم رقابية، من طرف شخص خارجي مستقل ومؤهل، قصد إبداء رأي موضوعي حول مدى توافقها مع المبادئ المحاسبة المتعارف عليها والقواعد المعمول بها.

2-1 أسباب الاحتياج إلى المراجعة المحاسبية

هناك عدة أسباب تدعو إلى الاعتماد وإلى الحاجة للمراجعة المحاسبية ومن بينها:

1-2-1 تضارب المصالح بين الأطراف المعنية

حيث عند ما يشعر مستخدمي المعلومات أن هناك تعارضا فعليا أو محتملا بين مصلحتهم ومصلحة معد المعلومات فإنهم يصرون على إجراء تقييم خارجي دقيق لهذه المعلومات.

1-2-2 الأهمية النسبية للمعلومات محل الدراسة

إن زيادة أهمية المعلومات المقدمة عند اتخاذ القرارات يجعل من الأهمية بما كان التحقق من جودتها ودرجة الاعتماد عليها.

1-2-3 صعوبة المعلومات المعدة وتعقيد الموضوعات المرتبطة بها

هذا الأمر يجعل مستخدم المعلومات غير قادر على استيعابها وارتفاع احتمال حدوث الأخطاء وصعوبة اكتشافها، من هنا تظهر الحاجة إلى شخص مهني متخصص يحدد إمكانية الاعتماد على هذه المعلومات.

1-2-4 الفصل بين مستخدمي المعلومات ومن يعدها

حيث أن هناك بعض الموانع القانونية وعامل الوقت والتكلفة، تجعل من غير الممكن لمستخدم المعلومة مراجعة وتقييم المعلومات المقدمة إليه للحكم على مدى صلاحيتها أو لا.

2- مبادئ المراجعة المحاسبية

ترتكز عملية المراجعة المحاسبية على مجموعة من المبادئ العلمية من الواجب تحققها، ويمكن تلخيصها في مجموعتين:

1-2 المبادئ المرتبطة بركن التحقيق

وتتضمن المبادئ الآتية:

1-1-2 مبدأ تكامل الإدراك الرقابي

والمقصود بها المعرفة التامة لطبيعة وأنشطة المنشأة وأثارها الفعلية والمحملة على كيان المؤسسة والأطراف التي على علاقة بها.

2-1-2 مبدأ الشمول في نطاق الفحص الاختباري

ويعني ذلك أن يشمل الفحص جميع أهداف المنشأة الرئيسة والفرعية وكذلك جميع التقارير المالية المعدة بواسطة المنشأة.

2-1-3 مبدأ الموضوعية في الفحص

أي ضرورة تخفيض التقدير الشخصي والاستناد إلى الأدلة التي تؤيد رأي المدقق.

2-1-4 مبدأ فحص الكفاية

أي وجوب فحص مدى الكفاية البشرية في المنشأة والكفاية الإنتاجية لما لها من أهمية في تكوين الرأي الصحيح لدى المدقق في أحداث المنشأة.

2-2 المبادئ المرتبطة بركن التقرير

وتتضمن المبادئ الآتية:

2-2-1 مبدأ الإفصاح

الاهتمام بأن يفصح المدقق عن كل ما يرى من شأنه توضيح مدى تنفيذ أهداف المؤسسة.

2-2-2 مبدأ الإنصاف

أي أن تكون المحتويات التي يتضمنها التقرير منصفة لجميع الأطراف.

2-2-3 مبدأ السببية

أن يشكل التقرير تفسيرًا واضحًا لكل تصرف غير عادي يواجه المدقق، وأن تتبني تحفظاته ومقترحاته على أسباب موضوعية.

2-2-4 مبدأ كفاية الاتصال

أي مراعاة أن يكون التقرير الذي يصدره المدقق المحاسبية أداة لنقل أثر العمليات الاقتصادية للمنشأة، وذلك لجميع مستخدميه بصورة تبعث على الثقة وتحقق الأهداف المرجوة.

3- أهداف المراجعة المحاسبية وسبل تحقيقها

يمكن اختصار أهداف المراجعة المحاسبية في هدفين أساسيين وهما:

- التحقق الموضوعي والحيادي المستقل من الكفاءة الاقتصادية والإدارية لعمليات المنشأة ومدى تطابقها مع الأهداف المرجوة.
- تبليغ الجهات المعنية في الوقت المناسب وبصيغة موضوعية وهادفة لنتائج المراجعة.

ولا يمكن أن تتحقق هذه الأهداف إلا إذا تضمنت الجوانب الآتية:

- ضرورة تفهم طبيعة وقواعد المحاسبة ومبادئها وأهدافها الرئيسية.
- التعرف على أساليب وأدوات التحقق الرئيسية التي يمكن استخدامها لتنفيذ عملية المراجعة.
- الإمكانيات المادية والبشرية التي يمتلكها المدقق المحاسبية، ومدى ما يتمتع به من قدرات شخصية وفكر سليم في مجاله.
- مستوى المسؤوليات التي يقبلها المدقق المحاسبية مهنيا وفنيا وقانونيا من أجل التعبير عن آرائه المهنية.
- تحديد مستوى العلاقة بين المدقق المحاسبية وإدارة المراجعة الداخلية في المنشأة لتحديد مستوى التعاون في انجاز عملية المراجعة.